

صفحة قاتمة يجب أن تطوى

فهيمى هويدي

السفير

2006-11-21

هذه ثلاث حكايات مصرية، لا اريد أن أصدقها، ولا استطيع أن اتجاهلها. واتمنى أن تكذب في أسرع وقت، شريطة أن يتم ذلك من خلال طرف يؤتمن على تقصي واستجلاء وجه الحقيقة أو الإدعاء في وقائعها.

ذات صباح. تلقيت من أحد الأصدقاء قرصاً مدمجاً (سي. دي)، أبلغني انه يتضمن شريطاً من المهم أن أراه. وحين شاهدته على شاشة الكمبيوتر لم أصدق ما رأيت فيه وما سمعت، إذ روّعتني مضمونه، فسارعت إلى اغلاق الجهاز ولم أكمل المشاهدة. لكن الصور التي رأيتها والفيحات التي سمعتها ظلت تلاحقني مدوية في داخلي طوال الوقت. وإذ انتابني الشك في الشريط، خصوصاً أن لأهل الخبرة في هذا المجال كلام كثير عن تقدم فنون التركيب والافتعال في صناعة أمثال تلك الأقراص والأشرطة، فإنني طلبت ممن هو ادرى مني بعالم الاتصالات وتقنياته أن يتحرى المواقع التي تهتم بهذه الأمور. بعد حين جاءني من يقول أن الصور التي رأيتها موجودة على شبكة الإنترنت، خصوصاً موقعي يوتيوب (youtube) وميتا كافييه دوت كوم، والأول مشهور على مستوى العالم، ويعد أكبر موقع معلوماتي لأفلام الفيديو. اضاف محدثي أن ثمة موقعاً باللغة العربية عن < التعذيب في مصر > تضمن تفاصيل كثيرة في الموضوع. وحين رجعت إلي تلك المواقع وجدت كلامه صحيحاً، حيث شاهدت مرة أخرى ولم أكمل ذات الصور والمشاهد، وبعد يومين فوجئت ببعض الصور الصاعقة منشورة في صحيفة < الفجر > (عدد 11/13)، مع تعليق قال كاتبه ما نصه: وصلني على البريد الإلكتروني فيديو تعذيب مواطن مصري في قسم بوليس، الفيديو منشور على مدونة < الوعي المصري > التي قال محررها أنه مرسل إليه من مدونة أخرى اسمها < دماغ ماك >، التي قال صاحبها أنه اكتشف الفيديو على < موبايل > جاره، فقرر نشره رغم أنه مقزز.

من هذه القرائن ادركت أن الصور متداولة بين أيدي كثيرين، على مواقع الإنترنت والهواتف النقالة ومن خلال الأقراص المدمجة. الأمر الذي يعني أن محيط انتشارها تجاوز النطاق المحلي إلي المستوى العالمي، ويعني أن الصور البشعة التي ظهرت والاستغاثات والصرخات التي تردت خلالها ذاع امرها في كل مكان. وفي غياب أي تعليق على الموضوع أو ايضاح لملاساته وحدوده، فإن من يشاهد الصور سيتعامل معها باعتبارها حقيقة مسلّم بها.

تعجز الكلمات عن وصف محتوى الشريط، الذي يسجل واقعتين على الأقل، لأثنين من المواطنين العاديين تم اقتيادها إلى مكانين مختلفين، يرجح أنهما من أقسام الشرطة. احدهما وقف ذليلاً وبانساً وهو يتلقى سيلاً من الصفعات على وجهه وبقائه من ضابط ظل يسخر منه وهو يعاجله بها، في حين أن هناك آخرين جلسوا في المكان يتضحكون، ويشجعون الضابط الذي ذكروا اسمه وظهرت رتبته العسكرية في الصور. المواطن الثاني القي على الأرض، وبدا

نصفه الأسفل عارياً، وساقاه مرفوعتان، وثمة صوت لضابط يتوعده وينهال عليه بالسباب والشتائم البذيئة. وهو في هذا الوضع جيء بعضاً هتاك بها عرض المواطن، الذي أصيب بلوثة جعلته يصرخ بأعلا صوته مسترحماً ومستغيثاً <بالباشا> الذي ظل يواصل إطلاق شتائمه الجارحة، التي كان سب الأم قاسماً مشتركاً بينها.

الحكاية الثانية نشرتها صحيفة <واشنطن بوست> في 10 نوفمبر الحالي. والشخصية الرئيسية فيها مواطن مصري حاصل على حق اللجوء السياسي في إيطاليا. اسمه حسن مصطفى اسامة وشهرته <ابو عمر المصري>. صاحبنا هذا اختطف من ميلانو في عام 2003 اثر عملية قام بها عملاء المخابرات المركزية مع جهاز المخابرات الإيطالي. ما اثار القضية مجدداً هذه الأيام أن المصري المخطوف سرب برسالة من 11 صفحة إلى صحيفة <كوريري ديلاسييرا> روى فيها كيف اختطف اثناء سيره في احد شوارع ميلانو، وكيف نقل إلى مصر ليحقق معه اثنان من <الباشاوات>. أحدهما مصري والآخر أميركي، وكيف تعرض للتعذيب عن طريق الصعق بالكهرباء إلى أن فقد السمع وتدهورت حالته الصحية. هذه الرسالة أثار ضجة في روما، لأنها جاءت دليلاً آخر أثبت ضلوع المخابرات الأمريكية مع نظيرتها الإيطالية في ترتيب خطف أبو عمر. وحدثت الضجة صداها في اوساط الاتحاد الأوروبي. التي ادركت أن حكومة سيلفيو برلسكوني السابقة تسترت على العملية، كما اكتشفت أن رئيس المخابرات الإيطالية، أدلى بشهادة كاذبة حول الموضوع امام البرلمان الأوروبي.

ما يهمنا في السياق الذي نحن بصده هو المعلومات التي اوردها ابو عمر في رسالته المنشورة في روما، وعمتها الواشنطن بوست، وتحدثت عن وقائع التعذيب الذي تعرض له الرجل في مصر. الأمر الذي يضيف صفحة جديدة إلى سجل المعلومات التي سبق أن نشرتها الصحيفة الأمريكية ذاتها عن ترحيل السلطات الأمريكية بعد 11 سبتمبر لأعداد من المشتبهين إلى ثلاث دول عربية (حددها بالاسم)، لانتزاع المعلومات منهم بالوسائل التي لا تجيزها القوانين الأمريكية أو الأوروبية.

رغم أن القصة نشرت في واشنطن في (11/10)، كما أن صحيفة <حمصر اليوم> عرضت في عدد (11/14) تقرير مفصل حول الموضوع اعده المركز الكندي لأبحاث العولمة، إلا أن الجهات المعنية في مصر التزمت الصمت إزاء المعلومات، الأمر الذي اسهم في ذبوع البلبلة والشك والحيرة.

الحكاية الثالثة لا استطيع أن اطيل فيها أو أفصل، لأسباب عدة أهمها أن موضوعها شهادة لأحد المعتقلين السابقين، اسمه محمد الدريني، الذي قدر له أن يقضي خمسة عشر شهراً منتقلاً بين السجون والمعتقلات في محافظات مصر. وفي تجواله ذلك اقترب من العالم الآخر الذي نسمع عنه ولا نراه، وعاش بين القابعين في ارجاء ذلك العالم، (بعضهم منذ ربع قرن على الأقل، أي منذ اغتيال الرئيس السادات في عام 81) وسجل ما رآه وما سمعه في كتاب من منتي صفحة صدر مؤخراً تحت عنوان <عاصمة جهنم>.

رغم أن لي خبرة متواضعة في سجون مصر قبل نصف قرن، إلا أن الذي قرأته في الكتاب فاجأني وافزعني، إذ وجدته يتجاوز حدود الخيال. ويرسم صورة لأهوال لا تخطر على قلب بشر. غير أنني مازلت رافضاً تصديق ما فيه، لأن مؤلف الكتاب طرف وليس محايداً. مع ذلك فإن محتواه، الذي تضمن مالا حصر له من المشاهدات والوقائع والأسماء، التي تحدثت عنها تقارير منظمات حقوق الإنسان بدرجة أو أخرى. يرشحه لأن يكون نموذجاً للتحقيق والدراسة، سواء من جانب المنظمات المعنية أو أي لجنة برلمانية لتقصي الحقائق.

لأنه لا يوجد دخان من غير نار، فإنه يتعين علينا أن نعترف بأمر ثلاثة، أولها أن التعذيب له تاريخ في مصر منذ العصر الملكي. وقصة <العسكري الأسود> الذي كان يؤمر بانتهاك عرض الرجال رمزاً لتلك الحقبة. الأمر الثاني أن نطاق التعذيب اتسع بشكل ملحوظ في اعقاب ثورة 23 يوليو، التي ذاع فيها أمر السجن الحربي وقائده حمزه البسيوني، وانضم إليه في تلك الحقبة معتقلاً أبو زعل والوادي الجديد. وخريجو سجون تلك المرحلة لهم كتابات عدة

صورت ما جرى وراء جدرانها. الأمر الثالث أن اغتيال الرئيس السادات في عام 81 و إعلان الطوارئ منذ ذلك الحين، كان بمثابة نقطة تحول كبيرة في ذلك المسار. إذ في هذه المرحلة حدث تطورين هامين، فمن ناحية ترتب على اتساع نطاق المواجهة بين أجهزة الأمن وبين الجماعات المتطرفة والإرهابية أن جرى التوسع في عمليات الاعتقال والتعذيب، ما أدى إلى انتشار الظاهرة واستفحالها، بحيث شملت المواطنين العاديين وليس الإرهابيين أو المعارضين السياسيين وحدهم. يسر ذلك وشجع عليه أن قانون الطوارئ أطلق يد الأجهزة الأمنية في التعامل مع المجتمع خارج القانون، خصوصاً في حالات الضبط والاحتجاز.

من ناحية ثانية فإن طول المدة التي طبق فيها قانون الطوارئ أحدث تغييراً في ثقافة وسلوك الأجهزة الأمنية، التي باتت تتصرف وكأن الطوارئ الأصل، أما العمل بقواعد القانون العادي و ضماناته فقد صار في عرفها استثناء لا يلزم ولا يعتد به. وهو ما سوغ لبعض الباحثين أن يصفوا الحالة بحسبانها نوعاً من <إدمان> الطوارئ، الذي تمكن من سلوك الأجهزة الأمنية، حتى أصبح علاجه أو التطهر منه مستعصياً، ويتطلب مثابرة وجهداً كبيرين. ولعلنا لا نبالغ كثيراً إذا قلنا أن العمل بقانون الطوارئ لأكثر من ربع قرن أضفى على التعذيب شرعية نسبية، في أوساط أجهزة الأمن على الأقل، سمحت له بأن يستفحل وأن يصبح خارجاً عن السيطرة بمضي الوقت.

في هذا الصدد فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الدور الذي أسهمت به أجواء ما بعد 11 سبتمبر في اشاعة التعذيب و غرض الطرف عنه، حيث اعتبر التعذيب لاستخلاص المعلومات من <ضرورات> الدفاع عن الأمن. وهو المنطق الذي سوقته وسوغته الولايات المتحدة، وطبقته على غير الأميركيين بطبيعة الحال، الأمر الذي وفر غطاءً مناسباً لممارسات الأجهزة الأمنية في كل العالم العربي بلا استثناء. التي تذرعت بالحرب على الإرهاب لكي تبرر سلوكها وتتوسع فيه. وهو ما سجلته تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بالأمر.

يحمد للمناخ السائد في مصر الآن أنه بات يحتمل الحديث في الموضوع بقدر لا ينكر من الصراحة، وتلك إيجابية يلمسها أي قارئ للصحف المستقلة والمعارضة بوجه اخص، الأمر الذي يشجعني على الدعوة إلى اغلاق ذلك الملف، ليس فقط دفاعاً عن كرامة الإنسان والمجتمع المصري، ولكن أيضاً حفاظاً على صدقية الأطروحات التي نتحدث عن الإصلاح السياسي. ذلك أنه لا محل لإطلاق تلك الأطروحات طالما بقي مواطن يعذب أو احتجز بريء في الأقبية والسجون.

أدري أننا بازاء وضع معقد استفحل فيه دور الأمن حتى تمددت اجهزته افقياً ورأسياً، فتضخم عددها وصارت اذرعها حاضرة بقوة في مختلف مفاصل الدولة. وهو ما أحدث خللاً في موازين كثيرة. فتقدم الأمن على السياسية، وتوترت العلاقة بين السلطة والمجتمع التي أصبحت قائمة على التربص والخوف.

إذ في ظل استمرار نظام الطوارئ تم نسخ شعار <السلطة في خدمة الشعب>، الذي رفع يوماً ما، دلت شواهد الواقع على أن الشعب صار في قبضة الشرطة.

ذلك وضع لا يستقيم مع أي <إصلاح> فضلاً عن أنه ضد التاريخ. ولا يكفي في علاجه الإعلان عن الغاء قانون الطوارئ واستبداله بقانون للأرهاب لا يكاد يختلف عن سابقه إلا في العنوان، لأن الأهم والأخطر من الاثنين هو عقلية الطوارئ، التي ادمنت إهدار القانون العادي و ضماناته، وسوغت الاعتداء على الحريات العامة، وتعاملت مع المجتمع باعتباره خصماً يتعين مراقبته وتأديبه طول الوقت.

ان اغلاق ملف التعذيب وطي صفحته هو الخطوة الأولى للتقدم على طريق الإصلاح المنشود الذي يلوح به هذه الأيام. ولن يتم ذلك إلا بالمصالحة مع المجتمع من خلال أمرين على الأقل، أولهما إطلاق سراح المعتقلين الذين يجدر حبسهم لسنوات طويلة، رغم انتهاء محكومياتهم أو الحكم ببرائتهم، وثانيهما التطهر من ممارسات السنوات السابقة ومعالجة جراحاتها واحزانها. وكرر هنا ما سبق أن قلته داعياً إلى تمثل تجربة لجان < الحقيقة والمصالحة > التي

شكّلت بالمملكة المغربية، واستفادت فيها من تجربة جنوب افريقيا بعد سقوط نظامها العنصري. وهي اللجان التي رعت اطلاق المسجونين وتعويض الذين تعرضوا للتعذيب أو الذين فقدوا معيبيهم من جرائه. وفي الوقت ذاته اعتذرت للمجتمع بشجاعة عن الممارسات التي ادت إلى كل ذلك. وهو ما أكسب التجربة احترام الجميع وثقتهم، فضلا عن أن السلطة كبرت بها ولم تصغر.

أخيراً فإنني أكرر أن التعذيب والإصلاح نقيضان لا يجتمعان، تماماً كطريقي السلامة والندامة. وعلينا أن نحسم موقفنا منهما، بحيث نعرف بوضوح إلى أيهما ننحاز.

<http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/11/192195.htm>